٢ - الصراع المسلح فى مرحلة البناء

فى الوقت الذى كان يتم فيه إعادة بناء القوات المسلحة ، كان التخطيط لأعمال القتال يسير بخطى ثابتة تتمشى مع نمو قدرات القوات ، وأصبحت اجتماعات المجلس الأعلى للقوات المسلحة متكررة لضمان العمل الجماعى ووحدة الفكر والاستفادة بآراء القادة . وبذل الرئيس عبد الناصر جهداً كبيراً لسرعة إعادة البناء ، وكانت اجتماعاته مع المجلس الأعلى تعطى دفعة قوية للعمل . فقد كان واضحاً أنه يلم إلماماً تاماً بتطوير القوات المسلحة ويتابع نشاطها فى كل المجالات ، وأنه يعطى الأسبقية فى عمله للقوات المسلحة ، ولديه الاصرار التام على الارتفاع بمستوى كفاءتها القتالية وتدبير إحتياجاتها ، وعدم السماح بأن تكون الجبهة ساكنة .

وكانت جبهة القناة فى عمل دائم مستمر . فنشاط العدو فى سيناء وتحركاته ونواياه كانت شاغلنا ، وتدريب القوات هو عملنا اليومى المستمر ، والتخطيط للدفاع أو للاشتباك مع العدو لا يتجمد بل يتطور يوماً بعد يوم .

لقد كانت قواتنا تتغلب على المصاعب التى تواجهها واحدة بعد الأخرى ، وتعمل بجهد مستميت للدفاع عن منطقة القناة ، وفى نفس الوقت - وتحت ضغط العدو المتفوق - كان لا بد من القتال ضده حتى تدفع إسرائيل ثمناً غالياً لاستمرارها فى احتلال سيناء حتى يأتى اليوم الذى يتم فيه تحريرها بالقوة :

وكنا نؤمن بأن أرضنا لن تسترد إلا بالقوة العسكرية ضد عدو يشعر بقوته وتفوقه ، حتى تولد فى ذهن قادة إسرائيل أن العرب لن تقوم لهم قائمة قبل سنوات طويلة ،

قدرها بعض العسكريين فى الدول الأجنبية بجيل كامل . وبنى هؤلاء القادة فى إسرائيل والدول الأجنبية تقديرهم على ضوء نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ ، والتى ظهر خلالها أن كفاءة قواتنا انخفضت عما كانت عليه فى الحرب ضد إسرائيل خلال العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . وكان الخطأ فى هذا التقدير ، أنهم لم يتعمقوا فى دراسة العوامل التى أدت إلى نجاح القوات الإسرائيلية وهزيمة القوات العربية فى الحرب بالشكل والنتائج التى حققتها .

وكان من الضرورى أن يبدأ الصراع المسلح ضد إسرائيل بمرحلة أطلق عليها مرحلة « الصمود » ، انتقلت بعدها قواتنا إلى مرحلة أخرى سميت مرحلة « الدفاع النشط » ، ثم تطور القتال إلى مرحلة جديدة أطلق عليها « حرب الاستنزاف

ومرحلة الصمود ، كان الهدف منها هو سرعة إعادة البناء ، ووضع الهيكل الدفاعى عن الضفة الغربية لقناة السويس . وكان ذلك يتطلب هدوء الجبهة حتى توضع خطة الدفاع موضع التنفيذ بما تتطلبه من أعمال كثيرة وبصفة خاصة أعمال التجهيز الهندسى المطلوبة . واستغرقت هذه المرحلة – الصمود – المدة من يونيو ١٩٦٧ إلى أغسطس ١٩٦٨ .

أما مرحلة الدفاع النشط ، فقد كان الغرض منها – على ضوء تطوير التسليح – و تنشيط الجبهة والاشتباك بالنيران مع العدو بغرض تقييد حركة قواته فى الخطوط لأمامية على الضفة الشرقية للقناة ، وتكبيد العدو قدراً من الخسائر فى أفراده ومعداته . واستغرقت هذه المرحلة – الدفاع النشط – المدة من سبتمبر ١٩٦٨ إلى فبراير ١٩٦٩ .

وتصاعد القتال إلى مرحلة جديدة أطلق عليها « حرب الاستنزاف » ، وكان الهدف منها هو تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والمعدات لاقناعه بأنه لا بد من دفع الثمن غالياً للبقاء فى سيناء . وفى نفس الوقت تطعيم قواتنا عملياً ومعنوياً للمعركة . واستغرقت هذه المرحلة من مارس ١٩٦٩ إلى أغسطس ١٩٧٠[1] .

ثم جاءت المرحلة الرابعة ، بعد إيقاف إطلاق النار فى حرب الاستنزاف ، وهى مرحلة الاعداد للحرب من أغسطس ١٩٧٠ إلى أكتوبر ١٩٧٣ . وكان الهدف منها وضع الخطط التفصيلية لشن الهجوم واقتحام قناة السويس ، وتدمير خط بارليف الذى

(١) . الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق سماها فى مذكراته (حرب السنوات الثلاث ١٩٦٧ / ١٩٧٠) مرحلة الصمود ، ومرحلة المواجهة ، ومرحلة التحدى والردع .

أقامته إسرائيل على الضفة الشرقية للقناة . واتسمت هذه المرحلة باستكمال تدريب وإعداد كل القوات المسلحة على تنفيذ مهامها بكفاءة فى حرب أكتوبر .

الصمــود :

لم يكن إصدار مجلس الأمن لقراره ٢٣٤ يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ يعنى أن الحرب قد انتهت ، كما أن الظروف السياسية والعسكرية لم تكن تسمح باستئناف القتال فى جبهة القناة . ولذلك فإن مرحلة الصمود كانت الفرصة أمام القيادة السياسية لتصحيح الأخطاء والأوضاع التى كانت من أسباب الهزيمة . كما كانت هى الفرصة أمام القيادة العسكرية لسرعة بناء الدفاع عن منطقة القناة بالقدر اليسير المتيسر من الأسلحة التى كانت ترد تباعاً من الاتحاد السوفيتى . وتم خلال هذه المرحلة تغييرات جوهرية فى قيادات القوات المسلحة ، والتى تولى فيها اللواء أحمد إسماعيل قيادة جبهة القناة .

وكانت سمة العمل فى هذه المرحلة هى « الدفاع السلبى » وهذا يعنى المحافظة على هدوء الجبهة . وبرغم ذلك ، فقد شهدت هذه المرحلة بعض المعارك التى بدأت فى اليوم الأول الذى تولى فيه اللواء أحمد إسماعيل قيادة الجبهة فى أول يوليو ١٩٦٧ .

فى هذا اليوم تقدمت قوة إسرائيلية شمالاً من مدينة القنطرة شرق – شرق القناة – فى اتجاه بور فؤاد – شرق بورسعيد – لاحتلالها ، وهى المنطقة الوحيدة فى سيناء التى لم تحتلها إسرائيل أثناء حرب يونيو . تصدت لها قواتنا ، ودارت « معركة رأس العش » .

معركة رأس العش :

كان يدافع فى منطقة رأس العش – جنوب بور فؤاد – قوة مصرية محدودة من قوات الصاعقة عددها ثلاثون مقاتلاً . تقدمت القوة الإسرائيلية ، تشمل سرية دبابات (عشر دبابات) مدعمة بقوة مشاه ميكانيكية فى عربات نصف جنزير ، وقامت بالهجوم على قوة الصاعقة التى تشبثت بمواقعها بصلابة وأمكنها تدمير ثلاث دبابات معادية . عاود العدو الهجوم مرة أخرى ، إلا أنه فشل فى اقتحام الموقع بالمواجهة

أو الالتفاف من الجنب ، وكانت النتيجة تدمير بعض العربات نصف جنزير وزيادة فى خسائر الأفراد .

اضطرت القوة الإسرائيلية للانسحاب ، وظل قطاع بور فؤاد هو الجزء الوحيد من سيناء الذى ظل تحت السيطرة المصرية حتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كانت هذه المعركة هى الأولى فى مرحلة الصمود ، التى أثبت فيها المقاتل المصرى - برغم الهزيمة والمرارة - أنه لم يفقد إرادة القتال ، وكان مثلاً للصمود والقتال بمهارة والتشبث بالأرض .

القوات الجوية فى المعركة :

ونتيجة للقتال فى معركة رأس العش ، قامت مجموعة من الطائرات الإسرائيلية بقصف مواقع المدفعية الموجودة على الضفة الغربية للقناة والتى كانت تقدم المعاونة بالنيران لقوة الصاعقة . بعد انتهاء الغارة الجوية الإسرائيلية ، استأنفت المدفعية مهمتها سريعاً بإعادة فتح النيران مرة أخرى على قوات العدو فى الضفة الشرقية .

طلب اللواء أحمد إسماعيل استخدام قواتنا الجوية ضد العدو رفعاً للروح المعنوية، ولنثبت أننا لم نفقد القدرة على القتال برغم تفوقه . وكنا فى قيادة الجبهة على ثقة بأن قواتنا الجوية - بقيادة الفريق طيار مدكور أبو العز - لن تتأخر فى الاستجابة لطلبنا .

وفى يوم ١٤ يوليو ١٩٦٧ تبلغ لنا أن عشر طائرات مصرية مقاتلة قاذفة ميج ١٧ تحميها عشر طائرات مقاتلة ، هاجمت تجمع دبابات وعربات مدرعة للعدو فى القطاع الجنوبى من الجبهة ، ودارت معركة جوية أصيبت فيها طائرتان إسرائيليتان . وكان ذلك رداً عملياً وإشارة واضحة لإسرائيل أن قواتنا الجوية - ببقاياها من حرب يونيو - لم تفقد قدرتها على القتال . وتكررت طلعات أخرى يوم ١٥ يوليو حدثت فيها معركة جوية أثبت فيها الطيارون المصريون كفاءتهم .

وهكذا ارتفعت الروح المعنوية للقوات فى الجبهة ، كما أن صدى عمل قواتنا الجوية كان عميقاً فى النفوس على كل المستويات .

وخلال مرحلة الصمود أيضاً ، حاولت إسرائيل استخدام النصف الشرقى لقناة

السويس ، حيث بدأ الجنود الإسرائيليون ينزلون القناة فى قوارب صغيرة بأعداد قليلة ، يحمل الواحد منها فرداً أو فردين تحت ستار الاستحمام الأمر الذى لم تسمح به مصر . أصدرت قيادة الجبهة أوامرها باطلاق النيران لتدمير أى قارب أو فرد يحاول أو ينزل المياه ، فامتنعت إسرائيل عن هذا العمل الذى كان له هدف سياسى لم يتحقق .

وكان لنا فى سيناء مخزن ذخيرة كبير تركته قواتنا عند الانسحاب من سيناء فى حرب يونيو . عبرت مجموعة صغيرة من رجال الصاعقة قناة السويس ليلاً ، ونجحوا فى تدمير هذا المخزن بإشعال النيران فيه . وظلت النيران مشتعلة لمدة ثلاثة أيام الأمر الذى حرم العدو الإسرائيلى من الاستفادة بكميات الذخيرة التى كانت مكدسة فيه .

إغراق المدمرة إيلات :

وجاء يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ليبدأ قتال من نوع ثالث – قتال بحرى .

وصلت إلى مركز قيادة الجبهة بعد راحة ميدانية ، فوجدت اللواء أحمد إسماعيل ومعه العميد حسن الجريدلى رئيس عمليات الجبهة يتابعان تحركات المدمرة الإسرائيلية « إيلات » بالقرب من المياه الاقليمية لمصر فى المنطقة شمال بورسعيد . كانت المعلومات تصلنا أولاً بأول من قيادة قاعدة بورسعيد البحرية التى كانت تتابع تحركات المدمرة ، وقد استعدت قوات القاعدة لمهاجمة المدمرة عندما تصدر الأوامر من قيادة القوات البحرية بالتنفيذ . ظلت المدمرة المعادية تدخل المياه الاقليمية لفترة ما ثم تبتعد إلى عرض البحر ، وتكرر ذلك عدة مرات بطريقة استفزازية وفى تحرش واضح ، لإظهار عجز قواتنا البحرية عن التصدى لها .

وبمجرد أن صدرت أوامر قائد القوات البحرية بتدمير هذه المدمرة عند دخولها المياه الاقليمية ، خرج لنشان صاروخيان من قاعدة بورسعيد لتنفيذ المهمة . هجم اللنش الأول باطلاق صاروخ أصاب المدمرة إصابة مباشرة فأخذت تميل على جانبها ، وبعد إطلاق الصاروخ الثانى تم إغراق المدمرة الإسرائيلية « إيلات » شمال شرق بورسعيد بعد الخامسة مساء يوم ٢١ أكتوبر ٦٧ وعليها طاقمها . وقد غرقت المدمرة داخل المياه الاقليمية المصرية بحوالى ميل بحرى .

عاد اللنشان إلى القاعدة لتلتهب مشاعر كل قوات جبهة القناة وكل القوات

المسلحة لهذا العمل الذى تم بسرعة وكفاءة ، وحقق تلك النتيجة الباهرة .

لقد كان إعراق المدمرة إيلات بواسطة صاروخين بحريين سطح / سطح لأول مرة ، بداية مرحلة جديدة من مراحل تطوير الأسلحة البحرية والقتال البحرى فى العالم . وأصبح هذا اليوم - بجدرة - هو يوم البحرية المصرية .

طلبت إسرائيل من قوات الرقابة الدولية أن تقوم الطائرات الإسرائيلية بعملية الانقاذ للأفراد الذين هبطوا إلى الماء عند غرق المدمرة . استجابت مصر لطلب قوات الرقابة الدولية بعدم التدخل فى عملية الأنقاذ التى تمت على ضوء المشاعل التى تلقيها الطائرات ، ولم تنتهز مصر هذه الفرصة للقضاء على الأفراد الذين كان يتم إنقاذهم .

□ □ □

لقد كانت هذه المعارك الثلاث وهى معركة رأس العش فى أول يوليو بالقوات البرية ، ومعركة القوات الجوية يومى ١٤ ، ١٥ يوليو ، والمعركة البحرية يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ ، إثباتا عمليا على صمود وتصميم قواتنا المسلحة بأفرعها الثلاثة - برية وجوية وبحرية - على القتال ، الأمر الذى رفع الروح المعنوية للمقاتلين فى هذه الظروف الصعبة التى كانت تعيد فيه الوحدات تنظيم نفسها ، وتتخذ أوضاعاً دفاعية بالقليل المتيسر من الأسلحة فى ذلك الوقت ، ولم تكن استكملت إنشاء الخطوط الدفاعية غرب القناة .

لقد بدأت هذه المعارك الثلاث بأعمال عدائية من جانب العدو الذى أصابه الغرور ، ولكن النتيجة كانت ذات فائدة كبيرة لقواتنا من الناحية المعنوية تفوق الناحية المادية التى حققتها بنجاح .

تصعيد الأعمال العسكرية :

كان رد إسرائيل على إغراق المدمرة إيلات هو قيامها يوم ٢٤ أكتوبر بقصف معامل تكرير البترول ومستودعات البترول فى السويس بنيران المدفعية التى كانت تتمركز شرق القناة فى القطاع الجنوبى لخط المواجهة .

اشتعلت النيران فى المستودعات حيث فقدنا حوالى ٦٠٪ من كميات البترول ، ولم تكن لدينا قدرة القصف المضاد لاسكات مدفعية العدو . ونتيجة لهذا الحادث

أسرعت الدولة بنقل معامل التكرير والمستودعات إلى مناطق أخرى فى عمق الدولة ، بحيث يتم توزيع المستودعات فى مناطق متفرقة كجزء من إعداد الدولة للحرب .

وهنا نلاحظ أنه بينما تصرفت مصر – عسكريا – ضد هدف عسكرى إسرائيلى – المدمرة إيلات – انتهك مياهنا الاقليمية ، ولم تتدخل بالنيران ضد عملية الانقاذ ، كان رد إسرائيل هو اعتداء عسكرى على هدف مدنى فى الوقت الذى كانت الأهداف العسكرية المصرية غرب القناة فى مدى نيران المدفعية الإسرائيلية .

إنها العقلية الإسرائيلية التى تبيح لها قصف الأهداف المدنية بعد أن كانت تطرح نفسها كحمل وديع بين العرب الذين يعتدون على سكانها .

وخلال القصف المتبادل بالنيران ، قامت إسرائيل بقصف مدينتى الاسماعيلية والسويس بنيران المدفعية . وللمرة الثانية وجهت إسرائيل نيرانها ضد السكان المدنيين بينما كانت الأهداف العسكرية داخل مدى نيرانها . لقد كانت إسرائيل تهدف من وراء ذلك أن تكون الحكومة المصرية تحت ضغط الخسائر التى يتحملها المواطنون يومياً مما يجبر مصر على إيقاف الاشتباكات بالنيران . وهنا قررت مصر تهجير حوالى مليون مواطن من مدن وقرى منطقة القناة وبصفة خاصة مدن السويس والاسماعيلية وبورسعيد حتى لا يكون وجودهم قيداً على قوات الجبهة لتنفيذ مهامها .

لقد كان الألم يعتصر قلوبنا فى الجبهة ، عندما كانت تتم عملية التهجير التى تكاتفت أجهزة الدولة لتنفيذها بنجاح . إن الشعب فى منطقة القناة عانى كثيراً ، وتحمل كثيراً ، نتيجة لاعتداءات إسرائيل ، وهو الأسلوب الذى تعودت عليه ضد العرب قبل وبعد إنشاء هذه الدولة . وقد أثبت المواطنون فى منطقة القناة من الشجاعة وقوة التحمل والوطنية ما لا يمكن التعبير عنه بكلمات .

واستأنفت قواتنا قصف مواقع العدو رداً على اعتداءاته المتكررة ، وكان ذلك – بعد تهجير منطقة القناة – إشارة لإسرائيل أننا – الشعب والجيش – مصممون على استمرار القتال حتى يتم إزالة آثار العدوان .

واتجهت إسرائيل للاغارات على القناطر والسدود فى الوجه القبلى ، على أمل جذب انتباه القيادة العامة للقوات المسلحة إلى مناطق بعيدة عن جبهة القناة وتشتيت جهود مصر العسكرية . ولمواجهة ذلك ، فقد تم تأمين الأهداف الحيوية داخل البلاد

بالاعتماد على « منظمات الدفاع الشعبى » التى شكلت من سرايا وكتائب شعبية محلية .

ويشرح السيد محمود رياض رد فعل هذه الأعمال العسكرية اثناء حضوره اجتماعات الأمم المتحدة لاستصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عن مشكلة الشرق الأوسط ، كتب يقول :

" من البداية كان عدد من أعضاء بعض الوفود ، يعبرون لى عن دهشتهم من إصرارنا على المقاومة فى أعقاب هزيمة عسكرية فادحة . ولكن تلك الدهشة بدأت تتحول تدريجيا إلى إعجاب ، بعد أن بدأت مقاومتنا تتمثل فى خطوات حقيقية على أرض المعركة . لقد أغرقت قواتنا المدمرة إيلات ، وفى يوم ٢٤ أكتوبر انتقمت إسرائيل بقصف معامل تكرير البترول والسكان المدنيين ، فقررت مصر بالتالى تهجير كل سكان منطقة القناة حتى لا يظلوا رهينة للابتزاز الإسرائيلى . وفى نفس اليوم أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قرارها بتسليم إسرائيل عدداً جديداً من قاذفات القنابل ، مما أفصح عن مدى إمعان الولايات المتحدة فى دعمها للاحتلال الإسرائيلى وأعمالها الوحشية

إن كل هذه التطورات كانت تلقى بظلالها وتأثيرها على ما يجرى فى كواليس مجلس الأمن خلال شهر نوفمبر ، وهى تأثيرات كانت فى الواقع عاملاً جوهرياً فى رسم صورة جديدة مختلفة لإسرائيل فى المجتمع الدولى ، فبعد أن كانت إسرائيل تطرح نفسها كحمل وديع محاطة من كل جانب بوحوش من العرب ، أصبحت الصورة الآن عكسية تماماً ، فالوحش الكاسر هنا هو إسرائيل التى تحتل أراضى ثلاث دول عربية وتقصف السكان المدنيين فى مزيد من الأراضى ، والدول العربية هى التى تخوض الآن حرب تحرير تصر فيها على عدم الاستسلام للشروط الإسرائيلية " .

العمل السياسى فى مرحلة الصمود :

لقد بدأ الجهد السياسى المصرى والعربى منذ انتهاء حرب يونيو لمواجهة الموقف المتدهور الذى نشأ نتيجة لهذه الحرب . فقد احتلت إسرائيل أراضى عربية جديدة تعادل ثلاثة أمثال مساحتها ، وظهرت على حقيقتها كقوة استعمارية تعتمد على تفوقها العسكرى على الدول العربية فى احتلال مزيد من الأرض العربية وتشريد حوالى مليون فلسطينى من أرضهم .

واضطرت دول المواجهة - مصر والأردن وسوريا - إلى قبول وقف إطلاق النار فى يونيو ١٩٦٧ دون النص فى قرار مجلس الأمن على انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٤ يونيو ، وتم ذلك بجهد سياسى قوى من أمريكا . ومن ثم كانت أمريكا تحمى إسرائيل قبل الحرب ، وأصبحت تدعم احتلالها للأرض العربية بعد الحرب .

وكان العمل السياسى العربى له أهمية خاصة فى ذلك الوقت ، لأن العمل العسكرى لم يكن متاحاً . وخلال عام ١٩٦٧ وقع حدثان سياسيان هامان ، أحدهما على المستوى العربى وهو « مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم » ، والثانى على المستوى الدولى وهو صدور القرار ٢٤٢ عن مجلس الأمن . وكان لهما تأثير مباشر فى تطور العمل الوطنى والقومى فى المراحل التالية من الصراع .

مؤتمر الخرطوم :

وجاء أغسطس ١٩٦٧ حيث عقد مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم ، وكان علامة بارزة على طريق تعاون الدول العربية لإزالة آثار العدوان .

فقد تقرر فى هذا المؤتمر تقديم دعم اقتصادى سنوى لمصر والأردن قدره ١٣٥ مليون جنيه إسترلينى يخصص منها ٩٥ مليونا لمصر تعويضاً عما خسرته من عوائد قناة السويس بعد إغلاق القناة وتعويضاً عن خسائر بترول سيناء ، وتخصص للأردن ٤٠ مليونا لمواجهة التزاماتها . ولم يخصص دعم لسوريا لأنها لم تحضر المؤتمر .

وقررت المملكة العربية السعودية المساهمة فى الدعم بمبلغ ٥٠ مليون جنيه استرلينى ، والكويت بمبلغ ٥٥ مليونا ، وليبيا بمبلغ ٣٠ مليونا .

ومن الناحية السياسية أوضح الرئيس عبد الناصر وجهة نظره فى الموقف قائلاً[١] :

" يجب أن نضع فى حسابنا نقطتين أساسيتين عندما نتعرض لموضوع العمل السياسى لإزالة آثار العدوان وهما : الإعداد العسكرى والصمود الاقتصادى . ولا شك أن القرار الذى أتخذ فى الجلسة السابقة والخاص بالدعم الاقتصادى سيساعدنا كثيراً على الصمود .

---

(١) محمود رياض وزير الخارجية (عضو الوفد المصرى فى المؤتمر) - مذكرات محمود رياض - ص ١٣١ ، ١٣٢ .

. ويجب علينا أن نضع فى حساباتنا أيضاً أن هناك اتفاقاً بين أمريكا والاتحاد السوفيتى على حل القضية بالصيغة التى عبَّر عنها المشروع الذى كان مطروحاً على الجمعية العامة ، والذى ارتكز على نقطتين رئيسيتين هما : إنهاء حالة الحرب ، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

وأرجو أن يكون واضحاً لدينا جميعاً أننا عندما نتكلم عن العمل السياسى ، فإن ذلك لا يعنى أننا سنأخذ فقط ، بل سنعطى أيضاً . وهنا يجب أن نبحث ما سوف نعطيه ، وبمعنى آخر ما الذى نستطيع أن نعطيه .

إن الموقف العالمى الآن يختلف تماما عما كان عليه عام ١٩٥٦ . ففى ذلك العام اتفقت أمريكا والاتحاد السوفيتى على الوقوف فى وجه العدوان الثلاثى ، أما الآن فى عام ١٩٦٧ فقد اتفقت أمريكا والاتحاد السوفيتى على حق إسرائيل فى الوجود ، كما اتفق الاثنان أيضاً على إنهاء حالة الحرب " .

وأضاف عبد الناصر :

" إن الموقف السياسى بالنسبة لنا فى مصر اختلف كثيراً بعد أن اتخذنا اليوم قرار الدعم الاقتصادى لدول المواجهة ، لأن الأمريكان كانوا يعتقدون أننا سوف نستسلم بعد ستة أشهر ، لكن ذلك الدعم سيمكننا من الصمود . وموقفنا فى مصر يختلف كثيراً عن موقف الملك حسين فى الأردن ، لإننا فى مصر نستطيع أن نصمد سنة وسنتين وأكثر . إننا فى مصر نستطيع الانتظار حتى نستكمل استعدادنا العسكرى ، وعندئذ نقوم بالعمل الوحيد الذى تفهمه إسرائيل جيداً ، وهو تحرير الأرض بالقوة .

ومن هنا فإنى لست قلقاً بالنسبة للموقف فى مصر ، ولكن ما يقلقنى حقيقة هو الموقف فى الضفة الغربية . وهنا يجب أن نسأل أنفسنا : هل عامل الوقت بالنسبة للضفة الغربية سيكون فى صالحنا أم لا ؟ أنا شخصياً أعتقد أنه لن يكون فى صالحنا على الاطلاق ... يجب أن نسرع بالتحرك ونبذل أقصى جهدنا لاستعادة القدس والضفة الغربية بالوسائل المتاحة لدينا فى الوقت الحاضر ، لأننا لو تأخرنا قليلاً فلن تعود القدس ولن تعود الضفة الغربية .

وهنا ينبغى أن نطرح على أنفسنا سؤالاً آخر : هل يمكن استعادة الأرض المحتلة الآن عن طريق الحل العسكرى ؟ أعتقد أن الاجابة واضحة عن هذا السؤال ، وهى

أن هذا الطريق ليس مفتوحاً أمامنا فى الوقت الحاضر . إذن ليس أمامنا سوى طريق واحد الآن هو العمل السياسى من أجل الضفة الغربية والقدس " .

وانتهى مؤتمر الخرطوم بقرار بالاجماع على أنه « لا تفاوض ، ولا اعتراف ، ولا صلح مع إسرائيل » . والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطينى ، وتقرير الدعم الاقتصادى السنوى لمصر والأردن .

القـرار ٢٤٢ :

وجاء نوفمبر ١٩٦٧ حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى حاولت القوى الكبرى أن تجمع فيه بين المطالب العربية حينئذ ، وهى الانسحاب الإسرائيلى وعدم جواز احتلال الأراضى بالقوة وبين المطالب الإسرائيلية فى الاعتراف بوجودها داخل حدود آمنة ، وذلك بالاضافة إلى مجموعة من المبادىء مثل السيادة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى .

لقد قبلت مصر هذا القرار فى ظل الموقف العسكرى المتدهور بعد حرب يونيو ، حتى يتاح الوقت لبناء القدرة العسكرية التى تنقل مصر إلى موقف أفضل . فضلاً عن ذلك فإن قبول مصر لهذا القرار كان يظهر المرونة السياسية ، وتأكيد استعدادها لقبول الحل السلمى العادل رداً على الدعاية الصهيونية التى ركّزت لاظهار أن العرب لا يرغبون فى السلام . كما أن هذا القرار لم يوافق على وجهة النظر الإسرائيلية التى كانت تطالب بالمفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل ، وإنما تقرر تعيين ممثل للسكرتير العام – السفير يارنج – يقدم له تقريراً عن تنفيذ الأطراف للقرار .

وكان قبول مصر لهذا القرار بداية مرحلة جديدة من العمل السياسى والدبلوماسى للوصول إلى حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وتطوير الجو الدولى ليكون فى صالح العرب .

وفى أعقاب صدور هذا القرار ، وبعد أن قدم وزير الخارجية محمود رياض تقريراً سياسياً أمام مجلس الوزراء يوم ١٨ فبراير ١٩٦٨ ، علق الرئيس عبد الناصر أمام المجلس[1] « إننا سوف نتعاون مع يارنج برغم إيماننا من الآن بفشله فى مهمته .

---

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض – ص ١٦٨ .

وسنستمع إلى الولايات المتحدة برغم أنها تريد الآن أن تجعلنا ندخل غرفة مظلمة اسمها التفاوض بشأن القرار ٢٤٢ . إننا سوف نتعاون مع الشيطان نفسه ولو لمجرد إثبات حسن النية . ولكننا نعرف من البداية أننا نحن الذين سنحرر أراضينا بقوة السلاح ، وهى اللغة الوحيدة التى سوف تفهمها إسرائيل . فلتساند أمريكا إسرائيل في غزواتها ، ولتحاول كلتاهما أن تصفى القضية الفلسطينية ، ولكنهما تعرفان جيداً أننا لم نهزم فى الحرب ، طالما أننا لم نتفاوض مع إسرائيل ولم نوقع صلحاً معها ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية » .

□ □ □

وانتهت مرحلة الصمود فى أغسطس ١٩٦٨ ، بعد أن ركزت القوات المسلحة جهودها خلال هذه الفترة على بناء هيكل الدفاع عن غرب قناة السويس . وكان الوجه الايجابى لهذه المرحلة هو تأمين الضفة الغربية للقناة ضد خطر التهديد الإسرائيلى لمحاولة عبور قناة السويس . وكانت الخطة الدفاعية تتطور على ضوء تطور القدرة القتالية بعد وصول التسليح تباعاً من الاتحاد السوفيتى .

ودار خلال هذه المرحلة ثلاث معارك رئيسية – معركة رأس العش ، عمل القوات الجوية يومى ١٤ ، ١٥ يوليو ، وإغراق المدمرة إيلات – كانت سبباً فى رفع الروح المعنوية للقوات .

واستغلت إسرائيل هذه الفترة لدعم دفاعاتها فى سيناء بأقل قوات ممكنة تفاديا لاستدعاء قوات الاحتياط لوقت طويل . واتبعت القوات الإسرائيلية أسلوب « الدفاع المتحرك » بهدف تحقيق الدفاع باستخدام أقل حجم من القوات ، مع اعتمادها على سرعة تحرك هذه القوات وانتقالها من مكان إلى آخر حسب احتياجات الدفاع .

وكان أبرز عمل سياسى تم على المستوى العربى ، هو عقد مؤتمر الخرطوم الذى قرر دعم صمود دول المواجهة . وعلى المستوى الداخلى ، فقد أمكن تصحيح بعض الأخطاء التى حدثت قبل حرب يونيو ، وكانت من أسباب الهزيمة . وعلى المستوى الدولى أصدر مجلس الأمن قراره المشهور ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ .

الدفاع النشط :

وحتى لا يتجمد الموقف العسكرى على الجبهة ، وبعد أن استعادت قواتنا المسلحة كفاءتها القتالية جزئياً ، وأصبحت المواقع الدفاعية غرب القناة أكثر ثباتاً ، انتقلت القوات إلى مرحلة جديدة من الصراع المسلح أطلق عليها مرحلة « الدفاع النشط » اعتباراً من سبتمبر ١٩٦٨ .

وكان يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٨ يوما هاماً فى هذه المرحلة ، حيث فتحت جميع مدفعية الجبهة فى وقت واحد على طول مواجهة القناة من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوباً ضد جميع أهداف العدو فى الخط الأمامى على الضفة الشرقية فى سيناء . استمر الاشتباك بالنيران عدة ساعات تكبد فيها العدو خسائر كبيرة فى الأفراد والأسلحة والمعدات . وجاءت التقارير توضح أن إسرائيل خسرت عشرة جنود قتلى وثمانية عشر جريحاً . لقد حققت المدفعية المصرية فى هذا اليوم نجاحاً ملحوظاً لكفاءة التخطيط وكفاءة التنفيذ . وكان رد الفعل الإسرائيلى هو قصف مدينتى الاسماعيلية والسويس بنيران المدفعية .

وتطور القتال بين مصر وإسرائيل خلال مرحلة الدفاع النشط ليشمل الاغارات والكمائن بالاضافة للاشتباك بالنيران .

وأمام إصرار القوات المصرية على الاستمرار فى القتال برغم ما كانت تتكبده من خسائر ، ومع تزايد خسائر إسرائيل فى افرادها ، بدأت القوات الإسرائيلية فى إنشاء نقط محصنة سريعة الانشاء من الملاجىء والدشم ، وإقامة ساتر ترابى عال على الضفة الشرقية لوقاية القوات وإخفاء تحركاتها ، وكانت هذه النقط المحصنة هى الهيكل الذى قام عليه خط بارليف الدفاعى بعد ذلك .

وخلاصة القول بالنسبة لهذه المرحلة : إن القوات المصرية أمكنها استكمال قدرتها الدفاعية فى جبهة القناة ، وتأمين الساحل الغربى لخليج السويس وساحل البحر الأحمر . وفى نفس الوقت كانت تقوم بأعمال القتال المختلفة لإقناع إسرائيل بقدرتنا على إنزال الخسائر بأفرادها ، الأمر الذى يجعلها تدفع ثمن بقائها فى سيناء .

وقد حققت قواتنا فى هذه المرحلة عدة أهداف ، كان من أهمها دعم معنويات المقاتل المصرى وإزالة أى آثار سلبية نجمت عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وذلك

بالمواجهة المباشرة مع الجندى الإسرائيلى . بالاضافة لذلك فإن استمرار النشاط القتالى بالجبهة كان له تأثير إيجابى على الموقف السياسى وعلى الجهود المبذولة فى هذا المجال .

أما إسرائيل ، فقد حاولت فى هذه المرحلة تشتيت جهود القوات المصرية بتنفيذ بعض الاغارات فى عمق البلاد بغرض تخفيف الضغط على جبهة القناة ، مع الاستمرار فى الاشتباك بالنيران ضد قواتنا والأهداف المدنية فى منطقة القناة .

واستمر هذا الوضع القتالى حتى فبراير ١٩٦٩ حين قررت مصر ضرورة تدمير خط الدفاع الذى أقامته إسرائيل على الضفة الشرقية للقناة ، وبدء مرحلة جديدة من أعمال القتال بكثافة عالية عرفت بحرب الاستنزاف .